اي امر عارض والانتقال عارضه والاعتبار باصل الموضوع
الموضوع هنا هو المضارع واصله الدلالة على الحصول الحالي
والاستقبالي انها من الجوامد هذا الجواب قاصر اذ على تقدير الايراد
بالحرف الماضي المتصرف اي الحاصل بالتصريف فالتعريف بذلك
يخرج منه الماضي بعد اداة الشرط واما الافعال الدالة على مجرد
المدح او الذم في الحال كحبذا وبئس ونعم وصيغ العقود كبعت فانها
من الجوامد اذ لم يحصل من افعال اخر بمعناها اذا انشا التعجب
والعقود ولا يكون بقي الماضي فتامل فيجري فيها الجواب المذكور
وان اريد المطلق ان قلت المطلق كما قال ابن الحاجب الدال
على شايع في جنسه قال فيخرج المعارف والماضي معروف باللام
فلا يكون مطلقا قلت مراده هنا بالاطلاق اللغوي وهي ماهية
الماضي لا بشرط شي عن الزمان الماضي قيد بالماضي اشارة
الى اقتران معناها بالزمان الحال كما مر وكذا اي ومثل هذا
الكلام المشتمل على الجوابين الكلام في صيغ العقود وافعال
التعجب فان قلت يرد على التعريف سوا اريد المطلق او المقيد
نحو خلق الله الزمان فان خلق الزمان لا يكون في زمان والا
لكان الزمان الثاني اما عين الاول او غيره والكل محال اما
الاول فلانه يلزم منه كون ايجاد الزمان واقعا في ذلك الزمان
بعينه فيلزم ايجاد الموجود وهو محال واما الثاني فلانه ننقل الكلام
الى ذلك الزمان الثاني الذي هو غير الاول بعين ما ذكرنا فاما
ان ينقطع الزمان فيلزم الايراد واما ان ينتقل الى غير نهاية
وهو محال قلت ان كان الزمان عدميا كما عرفه بذلك
من قال هو عبارة عن متجدد مجهول بمتجدد معلوم فهو امر اعتباري

يخلفه

يخلفه بمعنى تقديره والاستحالة في كون تقدير كل زمن واقعا
في زمن اخر غيره الى احزا النهاية اذ الامور الاعتبارية لا استحالة
في عدم تناهيها وان كان وجوديا كما عرف به من قال مقدار حركة
الفلك فخلقه بمعنى ايجاده ونختار القسم الاول ولا استحالة
في كون ايجاد شي مقارن لذلك الشي وواقعا فيه اذ لا استحالة
بايجاد موجود بوجود حاصل من ذلك الايجاد ومقارن له انما
المحال ايجاده بوجود سابق عليه كما حقق عند اهله اما مبني
للفاعل او مبني للمفعول لا يقال هذا التقسيم غير حاصل لانه
يخرج منه نحو جري النهر وصام نهاره واتم السيل بضم الهمزة اي
على بضم الميم وضرب امام الامير الموقع في كل ليس فاعلا
ولا مفعولا اذ النهر مكان الجري النهار زمان الصوم والسيل
فاعل اي مالي الاملا الامام ظرف لا مفعول لانا نقول الفاعل
والمفعول في التقسيم اعم من ان يكونا حقيقة او تاويلا وهما
في الامثلة المذكورة تاويل اي الفعل الماضي اي حوجه الى
هذا التفسير ان ابقاها على عمومها يقتضي صدق الحد على كثير من
الاسماء والحروف والافعال الغير الماضية الذي كان اوله
مفتوحا دخول كان منسد للحد لصدقه على نحو ضرب مبنيا
للمفعول وعدم صدقه على نحو ضرب مبنيا للفاعل والهمزة غير
معتد بها فلا يكون اولا فلا يخرج المبدو بها من الحد وهذا
يخالف ما تقدمه في قوله واما اوله الهمزة مثل انفعل الى اخره
ولو قال هنا او ما كان اولا متحرك منه مكسورا لصح المقابلة
بين القسمين وكان التقسيم محتاجا اليه وجرت الاولوية
في الموضعين على سنن واحد لزيادة التوضيح وقد يقال

Copyright © King Saud University